

## أمانة العاصمة.. وخمس خطوات للخلف

عبدالله الشعوبي

اختفت وبشكل نهائي اللمسات الجميلة والمواعيد المحددة التي اعتاد عليها المواطنين قبل فترة والتي كانت تقوم بها الإدارات المعنية في أمانة العاصمة، ابتداءً بالوقت المحدد لسيارة النظافة، فكانت تأتي إلى الشوارع في الوقت والزمن المحددين، ويستعد المواطنون لإخراج مخلفاتهم من خلال سماعهم بصوت المنبه، وانتهاء بعدم عناية تشجير الأرصفة التي كانت إلى قبل فترة لا تتوقف.

أنا لا أقلل من كفاءة وقدرة الدكتور يحيى الشعبي وزير الدولة -أمين العاصمة- ولكن ما يشاهد على الواقع يثبت أن هناك قصوراً واضحاً وإهمالاً متعمداً لتشويه صورة العاصمة، ولا ندري ما السبب الذي أدى إلى هذا التكاثر الواضح من قبل بعض المسؤولين في أمانة العاصمة.

ونحن بدورنا نتساءل لماذا كانت العاصمة تشهد حراكاً دؤوباً وعملاً متواصلًا إبان فترة الأمين السابق الأستاذ أحمد الكحلاني، والآن عادت حليلة إلى عاداتها القديمة، قابلية البساطون عادوا يفتشون الشوارع الرئيسية دونما إراد أو خوف، وكذا أصحاب «العرييات» عادوا ليشكلوا ازدحاماً خائفاً لمعظم الشوارع، وأصحاب «الموتورات» عادوا أضعافاً مضاعفة وبصورة فوضوية لا يجب السكوت عليها. والشوارع أصبحت مشوهة تلوها الحفر، وفي حالة يرثى لها من الإهمال وعدم الصيانة.

أحد المواطنين علّق على الوضع المزري للأمانة بقوله: الأمين السابق كان له ميزانية خاصة، وكان يفرض رسوماً على كل السلع والمواد الغذائية مقابل نظافة العاصمة دونما مسوغ قانوني، أما الأمين الحالي فهو غير قادر على ذلك لأنه رجل نظامي وقانوني ولا يريد إيذاء أحد.

ونحن بدورنا نحب من كان نظامياً وقانونياً ولكن النظام والقانون لا يمنع من ضبط الأمور وترك الحبل على الغارب، فمنظر العاصمة أصبح لا يشرف أحداً وأصبحت ترجع خمس خطوات للخلف.. فالتكاسل يشكو الحالة التي وصلت إليها والجميع يرثى.



أنهم ضحية قضاء غاب عنهم بعد أن القاهم طعاماً للسجن وظلماته سنوات ليتمر من فوقهم تعاقب الحركة القضائية دون سؤال ويؤرشفهم الإهمال قضايا طويلة الأجل وملفات مترعة بظلم العمائم الناعسة.

فجائع مرعبة وقضايا مؤلمة لا يمكن استيعابها، تصادر فيها آدمية الإنسان ويغيب عن الحياة تماماً والسبب أخطاء قضائية لا يلقي لها أصحابها بالاً ولا تأخذهم فيها إلا ولا ذمة. السجناء الذين ارتفعت أصواتهم من داخل القفص في ساحة المحكمة لم يطلبوا من منصة القضاء غير ساعة الفصل التي تغادر فيها ملفاتهم رفوف التعليق ليعلموا عدد السنين التي تبقت لهم في ذمة سجانهم.

صمدت كثيراً في قاعة المحكمة إلى أن انتهت الجلسة بعد الواحدة ظهراً لأترك القاعة مدثرة بحزن مطبق من هول ما سمعت ورأيت، وما خفي في السجن كان أعظم.

**سفر وتعب**  
معضلة كبرى ما زالت ترزح تحت وطأتها كثير من أجهزة القضاء بما فيها المحاكم الشرعية لم يحصلوا منها غير التعب الثقيل وهلاك الروح. تمتد إلى أرامها في محكمة الغرب لكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن.. قضايا تبدأ بها أصحابها شباباً تنتهي بهم شيوخاً وقد طحنتهم سنين الشريعة طحن الرحي.

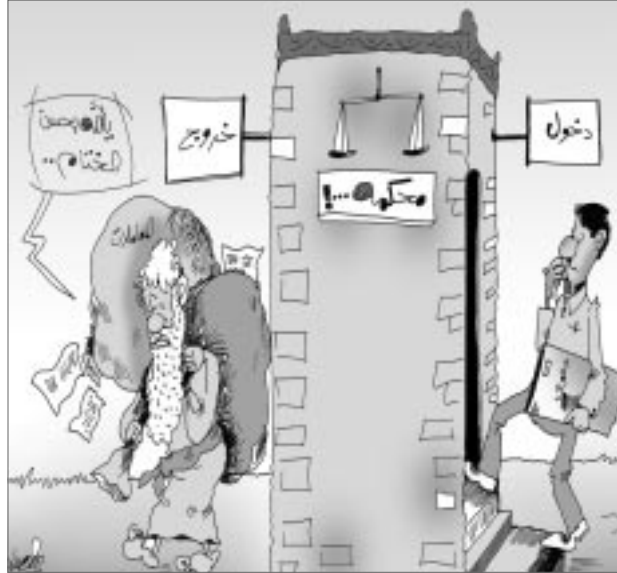
اطالة تمتد لعقود من الزمن ما بين دعوى وإجابة ورحلات ذهاب وإياب بشأن قضايا لو تقلدها القاضي سريع لما أخذت منه غير موقف واحد لفصلها والجزم فيها.

قد نلتهم اليوم الكثير من القضاة عذراً في إنجاز الكثير مما يقع في أيديهم من خصومات فنضطر أن نرصد لهم الشهر والشهرين لانجازها، لكن أين هم الآن مما يردد بنجبات ووعي أن القضاء سفر طويل يحتاج فيه المرء إلى عمر نوح وصبر أيوب ومال قارون.

تعبير بسيط اختصرت فيه المحكمة الشعبية مفهومها للقضاء بعد تجارب مريرة ما زالت شواهدا حية ترفض أن تموت في ساحات المحاكم.

ويبدو الأمر مخيفاً ومقلقاً أكثر حينما تجد أحكاماً بلغ الإنسان للحصول عليها التراق، ثم هي لا تلقى من ينفذها. إن بقاء مثل هذه الظواهر في ساحات القضاء هي موت حقيقي للسعيية والأمانة وباعث رئيسي لا يقاظ نوازع الشر ووصول النفوس إلى الحاقرة بوحشية وخسران مبين.

فأالله يا من ولاكم الله أمور القضاء في أرواح الناس وأمن المجتمع.



## محكمة غرب أمانة العاصمة

## مفهوم قاصر للوظيفة.. وضحايا يبحثون عن العدالة

يخبرني صاحب قضية أنه لم يتمكن من تصوير ملف قضيته وهو حق مشروع لكل أطراف القضية إلا بعد أن دفع تكاليف للحصول على نسخة من ذلك.

وأخر لم يسلمه العكسر من عُرم الأجرة التي لم يجد مقر من تسليمها. وزاد ثألث أنه أصبح من الصعب أن يتقدم شخص بدعوى إلى أمانة محكمة بدون أن يغرمه أولاً لفقد حقوقاً كثيرة، فالغرامة شيء لا بد منه أمام نفوس مريضة لا تتجاوب مع عملها إلا بحق القات وحق الكتابة وحق التعميد وحق المعاملة.. الخ.

وتندهدش أكثر حينما تجد موظفاً قد صاغ عقد نكاح أو حكم عسار أو ما شابه ذلك ثم بعد هذا يفتح لك يده طالباً أجرة الكاتب ويمتنع عن تسليم ما كتبه إلا بتسديد ذلك في صورة لا فرق بينه وبين كاتب الشكاوي الذي يفترش مكاناً له أمام باب المحكمة بكرتون وأوراق تشنع من أعلاها البسملة بخط مغر ليسترزق الله.

استنزاف لأموال الناس تحت مسميات باطلة على أشياء هي في الأساس لب عملهم الوظيفي الذي يتقاضون عليه رواتب أفضل من غيرهم. ويزيد الطين بلة حينما تجد من الجهات الرقابية والمسئولة من يتواطأ معهم ويشاركهم في الوزر.

**صرخات مقننة**  
في جلسة من جلسات المحكمة وفي القاعة الكبرى كان قفص المتهمين ينضح بأصوات مسجونين ابتلع السجن من أعمارهم سنوات وأحلامهم التي مأساة شاقة يتقاطر منها الشعور بالضياع والدمار.

في صرخاتهم كانت رسالة واضحة

الحكمة على وجود للقانون بما تلمنن له القلوب لكنه يعتمد بدرجة أساسية على ورج القاضي وقدراته وأداء الموظف ونظافته، وقد أثلج صدري قاض شخصي يرتدي بدلة أفرنجي أدار جلسة التقاضي بحزم وضبط وفسحة خشعت لها القاعة باعجاب وخرج الخصماء بارتياح وتراض.

وهكذا كانت الإجراءات التي ظهرت لي في أكثر من جلسة على صلة بالقانون وموارده التي كان يربط بالاستناد عليها المحامون والإدعاء العام «النيابة»، والقضاة إلا أن هناك سلوكيات كانت تستند على المشاورة في الأذان والفوضى الناجمة عن وعي متأخر وعلى المجالات كلها لم تكن لها مواد في القانون تشير إلى جوازها وهي عامات من شأنها إنتاج ضحايا إذا استخدمت في غير حق.

وعلاوة على هذا يظل القانون جادة مفتوحة غير جامدة يستجدي منها البعض ويصاب منها البعض الأخر، والقانونيون يعلمون ذلك تماماً من خلال قدرتهم على تطويق بعض مواد القانون واستغلال بعض الفقرات المكشوفة في القضاء واستغلال بعض الأطراف إما لتضليل العدالة وقهر ابرياء بلا ذنب أو للوصول إلى البراءة والحقيقة وعق رقاب من مغبة الأحكام الجائرة.. وفي هذه المسائل يحتاج القانون إلى تقوى يتمثلها الجميع للانتصار للحق وتحقيق العدل.

**وؤر**  
لا أدري هل مكتوب على من قرر اللجوء إلى محكمة غرب أمانة أن يتكبد خسائر مادية خارجة عن القانون ويصبح مطالباً بعون مادي ما أنزل الله به من سلطان.

■ القضاء والقانون والشرع مفردات معقود بنواصيرها العدل إلى يوم الصاخة.. وأنوات لاستقواء من جارت عليه الحواك واستضعف في الأرض ويغت عليه زمر الظلام. هكذا اقتضت سنن الإصلاح الاجتماعي وسبل تأمين الحياة وكل امرئ بما كسب ربه. وكما أحسنت السلطة القضائية في اختيار الميزان رمزاً لها وشعاراً لعملها ليطمئن السالكين دربها أنهم في طريقهم إلى الانصاف بمنطق قضائي أساسه العدل.

رصد:عبد العزيز الويز

وفي هذا السياق تهيبت القضاء فوجدته محكمة غرب أمانة إحدى قلاع القضاء المهمة في بلد الإيمان، والملجأ الذي يهرع إليه كل من أصابه غم وغم.

من داخل المحكمة نبئت هذه السطور التي ننثرها عليكم بقطرة سليمة. حيث تقبم وزارة العدل تجد المحكمة الغربية تقترب بموطنها منها لا يفصلها عنها سوى مسافة خطوات بسيطة لتعمق بذلك أواصر القربى قضائياً وجغرافياً وتزيد من مسؤولية الوزارة تجاه المحكمة من حيث المتابعة والرقابة فالجبار أولى بالمعروف وعلى الضفة الأخرى تصبح

المحكمة مطالبة بمثالية أعلى وصيت أنظف من البياض وقيل ذلك كله يبقى القضاء مسؤولة عظمى لا نحب أن نرى بسببها قاضيين في النار وقاض في الجنة بل نريد أن يكونوا جميعاً من أهل الفردوس.

يدخل ضمن اختصاصات المحكمة مناطق النطاق الغربي لأمانة العاصمة وهي منطقة التحرير وعصر السفلى وبيير الشائف وحي القصر الجمهوري والسنين والزراعة والجامعة ومذبح ومنطقة معين، وهذا ما يجعل المحكمة تشهد ازدحاماً كثيفاً بالمواطنين.

**هيبه**  
تدافع على المحكمة مجاميع بشرية يحضر فيها الزوجان الذكر والأنثى ملغومان بقضايا صاحبة تنوع ما بين مدنية وشخصية وجنائية جسيمة وغير جسيمة.. الخ.

تظل المرأة فيها الأصبغ حالاً في مشوار الشريعة الطويل والمحفوظ بالمتاعب تتوهج في القضاء هيبه بقذفها الله في قلب المرء لا أريد لحظة اختيار المثل أمام قاض حصيف، يشعر بها كل شاهد امتدت يده إلى يد القاضي قائلاً: «اقسم بالله أن أقول الحق».

لم تغب عني هذه الهيبه وأنا ألتج محكمة غرب أمانة العاصمة بل ظلت ترافقتي من بداية دخول المحكمة وحتى مغادرتي، وهي نعمة من الله ليتحرى الإنسان الصدق في مثل هذه الصروح ويتعهد نفسه بمراقبة الله وخشيته.

**شوق مفتوحة**  
لم اشتق لشيء في المحكمة مثل اشتياقي لرؤية القانون وهو يتسدد الإجراءات القضائية وسير جلسات المحكمة، وبعد اطلاع وجهد اطالعني

## مضى على سجنه أكثر من شهرين

## مستثمر سوري يناشد الرئيس التدخل لتنفيذ قرار محكمة يمنية

يكن قد حل موعد إلا أن نفوذ غرمانه وبمساعدة أفراد قسم شرطة المجمع الصناعي قاموا بمداهمة سكن والده الواقع في حي الحصبية واعتقاله في الساعة الخامسة صباحاً بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣١م أي قبل اسبوعين من تاريخ استحقاق الشيك.

مشيراً إلى أن والده نقل مباشرة إلى سرايا نيابة جنوب غرب أمانة العاصمة ليتم التحقيق معه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب غرب أمانة في مدة زمنية قياسية لم تتجاوز نصف ساعة، وإيداع والده سجن عالية الاحتياطي، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وهو يقبع في السجن رغم توجيهات النائب العام ووزير العدل ورئيس هيئة التفيتش القضائي وقرار قاضي المحكمة بالإفراج عنه إلا أن النيابة ترفض تنفيذها متذرعة بإحضار ضمانات مقابل الإفراج مع أن حصته في المصنع لاتزال باسمه وتعتبر ضمانات كافية للوفاء بما تقررته المحكمة.

الأمر الذي اضطر السفارة السورية بصنعاء إلى التدخل لدى الجهات المختصة، مطالبة التوضيح عن جريمة مواطنها الذي أبقته شهرين وعشرة أيام رهن الاعتقال لكي تخاطب حكومتها إذا ما سالت عن قضيته.. يذكر أن المحكمة كانت حددت جلسة غداً الثلاثاء للنطق بالحكم.

استيقاؤه بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٤م بعد التزام الطرفين بتنفيذ البنود المنصوص عليها في عقد البيع الباطل- حسب الشكوى.

وأشار قباني إلى أن شريكه لم يف بالتزاماته بتوفير مكان لآلات المصنع وكذلك المواد الأولية لتشغيله وسكن العمال والمهندسين، وأن النهج الخاص بالمصنع الموجود في حي الحصبية بصنعاء تم استنجاهه (١٤٠٠) دولار شهرياً يسدها قباني منذ إنشاء المصنع إلى اليوم وهو من التزامات الطرف الآخر- لؤي الوزير سابقاً ومحمد الوزير حالياً.

وأوضح مصطفى- نجل المستثمر السوري الذي قدم قبل شهر إلى اليمن لمتابعة إطلاق سراح والده من السجن: مع ان تاريخ استحقاق قيمة الشيك الذي حرره والده لم

المحدودة، برأسمال يقدر بـ (٤٠٠) ألف دولار، بحيث يقدم «قباني» الآلات والتجهيزات الأساسية الخاصة بالعمل وتركيب وتشغيل الآلات وتأمين كافة الخبرات الفنية اللازمة وفتح الأسواق الخارجية والداخلية للمنتجات المصنعة، فيما يلتزم «لؤي الوزير» بموجب العقد الموقع- بتأمين مكان العمل وبناء النهج ومكاتب وسكن للعمال والكهرباء والماء وتوفير المواد الأولية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.. مشيراً إلى أنه قام بتنفيذ التزاماته المنصوص عليها في العقد بينما لؤي الوزير تنصل عن جميع التزاماته، بل وتنازل دون إشعاره عن حصته التي لا وجود لها سوى في الأوراق- حسب الشكوى- لابن عمه محمد الوزير، وقبل ذلك خوفاً من سطوة ونفوذ غرمانه الذين عادوا وأجبروه على شراء نصف ممتلكاته دون أن يلتزموا بتوفير ما نص عليه العقد على تحريض شيك بذلك يتم

أكد شكوى المستثمر السوري عبداللطيف قباني «٦٣ عاماً»- المسجون حالياً في سجن عالية الاحتياطي بصنعاء منذ شهرين وعشرة أيام في قضية خلاف تجاري بحت- أن صناع البيئة الطاردة للاستثمار في اليمن لن يكفوا إذاهم عن اليمن والأضرار بسبعته واقتصاده أمام الاستثمار العربي والأجنبي عموماً. وأبدى المستثمر السوري في الشكوى التي بعث بها مع الوثائق إلى «الميثاق» من سجنه الاحتياطي- استياءه مما تعرض له في موطن العروبة الأول- اليمن- والذي فقد فيه الثقة بكل من حوله من الجهات الحكومية بما فيها القضاء، لذا يتوجه من خلال «الميثاق» بمناشدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لرفع الجور الواقع عليه وحمايته وصون أمواله وحقوقه المنتهكة- حسب الشكوى- من قبل لؤي الوزير وابن عمه محمد محمد الوزير. اللذين- حسب الشكوى- لم يكتفيا بالتفجير عليه والإيقاع به والاحتمال عليه والاستيلاء على أمواله وتكبيده خسائر مادية بعدما تمكنوا من استنجاهه وإحضاره من دولة الإمارات العربية إلى اليمن بحجة مشاركته في مشروع استثماري.

وأضاف قباني أنه وقع عقد شراكة مع لؤي اسماعيل الوزير بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م وتأسيس «الشركة اليمنية السورية للصناعات والإنشاءات المعدنية